واشنطن و«تسويق» الحل الاسرائيلي

أين وصلت الجهود الدبلوماسية الاميركية المبذولة لحثّ الاطراف المتنازعة في المنطقة على عقد جولة جديدة من المفاوضات الثنائية في واشنطن؟ وهل نجح وزير الخارجية الاميركية، وارن كريستوفر، في «تسويق» الحل الاسرائيلي لقضية المبعدين الفلسطينيين؟ وهل قدّم ضمانات الى الاطراف العربية فقبلت، ولو مبدئياً، في تذليل هذه العقبة الرئيسة، إنْ لم تكن الوحيدة، في طريق عقد المفاوضات؟

في إطار البحث في تلك الاسئلة والاجابة عنها، أجمعت الاوساط السياسية والدبلوماسية المعنيّة بمسار السلام في المنطقة، ان التحرك الدبلوماسي الاميركي الاخير استهدف، أولاً وقبل أي شيء آخر، «نزع» فتيل قضية المبعدين الفلسطينيين، ورفض ربطها باستئناف المحادثات الثنائية العربية ـ الاسرائيلية، من طريق تكريس الاقتراح الاسرائيلي القاضي بالسماح باعادة ١٠١ من المبعدين، وخفض فترات طرد الباقين الى النصف، واعتباره يلبي ما جاء في قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩٣/٢/٢).

وبغية اضفاء المزيد من الصدقية والدعم اللازمين للقرار الاسرائيلي، أعرب وزير الخارجية الاميركية، كريستوفر، في مؤتمر صحافي عقده في نيويورك عن ارتياحه لهذا القرار، الذي وصفه بأنه «اختراق». وقال: «اننا نعتبر ان قيام مجلس الامن الدولي بعمل جديد ليس ضرورياً». وأشار الى ان جميع المبعدين الفلسطينيين سيعودون الى الارض المحتلة «قبل نهاية السنة» الجارية. واضاف: «اننا نعتبر ان هذه العملية تتفق مع القرار الرقم ٧٩٩» (**الحياة**، لندن، ١٩٩٣/٢/٣).

من جهته، وصف الناطق باسم البيت الابيض، جورج ستيفانوبولوس، القرار الاسرائيلي بأنه «خطوة ملموسة» لحل أزمة المبعدين الفلسطينيين، و«تنسجم» مع قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٧٩٩ (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٤). كما اعتبر المسؤولون في وزارة الخارجية الاميركية ان الحل الاسرائيلي المقترح، والذي تمّ بالتنسيق مع واشنطن، سيؤدي الى اعادة مئة مبعد، واعادة الجميع في نهاية المطاف. ونفوا ان يكون القرار الاسرائيلي مجرد اتفاق اميركي ـ اسرائيلي لتفادي بروز صدع في العلاقات بين الطرفين في مطلع عهد الرئيس الاميركي الجديد، بيل كلينتون. ولاحظوا ان أزمة المبعدين الفلسطينيين وايجاد حل لها ليست «قضية بين واشنطن وتل ـ أبيب» فحسب، بل تشمل عملية السلام، ناهيك عن البدء بحل المشكلة الانسانية للمبعدين (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٣).

في هذا الخصوص، كرر الناطق باسم الخارجية الاميركية، ريتشارد باوتشر، القول ان القرار الاسرائيلي يمثّل «انجازاً» في السعي الى حل المشكلة الصعبة، وقال: «نعتقد ان الوقت حان لتركيز الاهتمام على العمل الهام وهو مفاوضات السلام». وذكر ان الاتصالات التي أجرتها الادارة الاميركية مع الاطراف المعنيّة في المنطقة وخارجها أظهرت «اعترافاً كاملاً بأهمية تفادي المواجهة غير المثمرة في الامم المتحدة، والحاجة الى دفع مفاوضات السلام الى أمام» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٤).

هكذا، كانت الادارة الاميركية تأمل بأن يساعد الحل الاسرائيلي المقترح لأزمة المبعدين الفلسطينيين في تفادي اللجوء الى مجلس الامن الدولي، وبالتالي تفادي استعمال واشنطن حق النقض (الفيتو) ضد أي مشروع قرار يقترح فرض عقوبات على اسرائيل. وكانت تأمل، أيضاً، بأن يؤدي هذا الحل الى تسهيل الجهود الرامية الى استئناف عملية السلام، بشقيها الثنائي ومتعدد الطرف (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ١٩٩٣/٢/٦، ص ١ ـ ٤).